Solidar
سوليدار تونس Tunisie

قراءة سوليدار تونس لـ :
الميزان الاقتصادي و مشروع قانون المالية لسنة 2019

www.solidar-tunisie.org

Solidar
سوليدار تونس Tunisie

في إطار مواكبتها للمسار التشريعي المتعلق بميزانية الدولة لسنة 2019 وبقانون المالية لسنة 2019، تتشرّف منظمة سوليدار تونس بتقديم ملاحظاتها حول مشروع قانون المالية المعروض على أنظار مجلس نواب الشعب.

تقديم

تعمل منظمة سوليدار تونس على متابعة مشروع قانون المالية لأهمية هذا النص التشريعي في بلورة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المراد تطبيقها خلال السنة المالية ودراسة أثر الإجراءات الجبائية المقترحة في مشروع القانون على الوضع الاقتصادي ومدى تأثيرها على تحسين المالية العمومية من جهة وعلى تحسين أداء المؤسسات ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

كما تهدف هذه المذكرة إلى عرض ملاحظات حول أهم فصول مشروع قانون المالية وإلى تقديم مقترحات سواء من أجل تعديل هذه الإجراءات أو إضافة إجراءات جديدة، وهي ملاحظات قدّمها فريق عمل تضمن خبراء في مجالات الجباية والمالية والاقتصاد وممثلين من قطاعات اقتصادية ومن المهن الحرة.

يعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2019 باعتباره مخططا سنويا على :

- النتائج المنتظرة لسنة 2018 رجوعاً لما أنجز في السداسي الأول من سنة 2018
- تطور ا ت الاقتصاد العالمي وتداعياتها على الاقتصاد الوطني

فهو يقيّم النمو لسنة 2018 ويقدّم مخطط النمو المنتظر في سنة 9201. ولذلك فإن منوال النمو هو نتيجة لعدة عوامل منها:

- الضغوطات أو الفرص التي تُسنح للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الممكن للمحيط العالمي
- استباق تطوّر الوضع الاقتصادي إلى نهاية 2018
- الأهداف التي حدّدتها الدولة لسنة 2019
- السياسات المتخذة وأحكام مشروع قانون المالية لسنة 2019

ويمكن تحليل منوال النمو من حيث مصادره وتقييمه بالرجوع إلى قدرته على تحسين الوضع الاقتصادي أو تفاقمه على مستوى عجز الميزانية والعجز الجاري والتضخم والدين العمومي.

Solidar
سوليدار تونس Tunisie

الميزان الاقتصادي لسنة 2019

الباب الأول | الإطار العام للميزان الاقتصادي لسنة 2019

1- التطور المحتمل للاقتصاد العالمي

ارتكز الميزان الاقتصادي لسنة 2019 على الفرضيات التالية:

- انخفاض نسبة النمو في الاتحاد الأوروبي[1] من 2% سنة 2018 إلى 1.9% سنة 2019
- تراجع المبادلات التجارية العالمية من 2.4% سنة 2018 إلى 4% سنة 2019.

وستؤثّر هذه العوامل سلبا على الاقتصاد الوطني.

- انخفاض نسبة التضخم في البلدان المصنّعة من 2% سنة 2018 إلى 1.9% سنة 2019 مما قد يؤدي إلى تراجع طفيف في نسبة التضخم المستورد
- تطو ارت متفاوتة لسعر النفط مع اشتداد الضغوطات الجيوسياسية
- توقعات سعر البرميل بـ 75 $

2- تقييم الميزان الاقتصادي لسنة 2018

اعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2018 باعتباره مخططا سنويا على 4 استراتيجيات وهي:

- تأكيد تعافي الاقتصاد وتوازن مصادر التنمية
- نقلة نوعية للمجهود الاستثماري
- التحكم في الاستهلاك
- التجارة الخارجية كمحرّك للنمو

وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التحكم في العجز الجاري
- التخفيض من عجز الميزانية والحدّ من الدين العمومي
- التحكم النسبي في تطور الأسعار

? فإلى أيّ مدى نُفذت هذه الاستراتيجيات وهل حققت أهدافها؟

1.2. إلى أي مدى نُفذت هذه الاستراتيجيات ؟

تتمثل الاستراتيجية الأولى في تأكيد تعافي الاقتصاد وتوازن مصادر التنمية على أن يكون ذلك عن طريق:

- ارتفاع نسبة النمو إلى 3% سنة 2018 والنهوض بالقطاع المنتج حتى يصبح المحرّك الأساسي للاقتصاد
- تدعيم ديناميكية الأنشطة التصديرية للصناعات غير المعملية والصناعات المعملية

وتبين المعطيات أن هذه الاستراتيجية لم تُنفذ إلا جزئيا إذ أصبح القطاع المنتج المحرّك الأساسي للاقتصاد لكن لم ترتفع نسبة النمو إلا إلى 2.6%.

1 باعتباره الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس

وفي الحقيقة يرجع انتعاش الاقتصاد إلى نتائج موسمي الفلاحة والسياحة إذ كانت نسب نمو الصناعات المعملية والصناعات غير المعملية ضئيلة جدا وقد يرجع ذلك إلى التداعيات السلبية لما جاء به قانون المالية 2018 من ترفيع في الأداءات على الصناعات.

كما أن الصناعات المنجمية بقيت في أزمة متأثرة بالتجاذبات السياسية علاوة على التأخير في انطلاق إنتاج الطاقات المتجدّدة.

نسب النمو (%)

2018	المخطط التنمية	الميزان الاقتصادي 2018	تقديرات
الناتج المحلي بأسعار السوق	**4,4**	**3**	**2,6**
جملة أنشطة التسويق	**4,9**	**3,5**	**3,2**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**2,4**	**0,7**	**0,4**
الصناعات المعملية	**4**	**5,3**	**1,9**
مواد البناء والخزف والبلور	3,6	5,6	-2,3
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4	7,5	2,8
تكرير النفط	2	-7,1	-30,5
الصناعات الكيميائية	12	12,5	-7,8
صناعات النسيج والملابس والجلد	2,5	2	1,3
صناعات مختلفة	2,5	2,4	0,7
الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية	**4,3**	**6**	**0,3**
الصناعات غير المعملية	**6,6**	**2,4**	**0,6**
المناجم	7,2	13,1	-9,7
المحروقات	8	-10,1	2,0
الكهرباء	3,8	2,9	1,5
البناء والأشغال العامة	4,5	-2,1	0,6
الفلاحة والصيد البحري	**6**	**5,5**	**9,7**
الخدمات	4,5	2,8	2,9
التجارة	3,5	3,2	1,0
النقل	7	0,9	4,1
المواصلات	6,6	6,8	1,5
النزل والمقاهي والمطاعم	4,3	3,4	9,6
مؤسسات مالية	4,7	3,2	4,0
إصلاح وصيانة	6	6	3,6
خدمات أخرى للتسويق	3,1	2,4	1,5

أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في نقلة نوعية للمجهود الاستثماري إذ اعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2018 تطورا في تكوين رأس المال الثابت بـ نسبة 13 % بالأسعار الجارية ناتج عن الارتفاع للمجهود الاستثماري خاصة على مستوى الصناعات غير المعملية (29.5% بالأسعار الجارية) والصناعات المعملية (18.5%).

كما اعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2018 على استثمار القطاع الخاص وعلى الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث افترض أنها ستتطور على التوالي بـ 15% و 33%.

تكوين رأس المال الثابت (%)

2018	المخطط التنمية	الميزان الاقتصادي 2018	تقديرات
نسبة النمو بالأسعار الجارية	**14,5**	**13**	**8,3**
نسبة النمو بالأسعار القارة	**9.7**	**7.6**	**2.4**
تكوين رأس المال الثابت /الناتج المحلي	**21.3**	**20**	**18.4**
ادخار/ تكوين رأس المال الثابت	**71**	**60**	**52.8**
الصناعات المعملية	6.8	18.5	13.5
الصناعات غير المعملية	17.9	29.5	15.9
الاستثمارات الخارجية المباشرة	12.3	33	11.3

ولم يُمكن تحقيق هذه الأهداف في ظل ارتفاع الضغط الجبائي على المؤسسات وتراجع تونس في الترقيمات الدولية فيما يخص مناخ الاستثمار.

وكنا قد أشرنا إلى ذلك السنة الفارطة واقترحنا أن يولى هذا الموضوع الأهمية المناسبة ونحن نثمّن تفاعل وزارة التنمية مع مقترحنا إذ أظهر ترقيم 2019 صعود تونس بـ8 مراتب في ترقيم يDoing business.

وبالنسبة إلى الاستراتيجية الثالثة فهي تتعلق بالتحكم في الاستهلاك. فرغم ما وردت بالميزان الاقتصادي 2018 من إجراءات لتقليص الاستهلاك تبرهن توقعات 2018 على ارتفاع نسبة الاستهلاك من الناتج المحلّي إلى 92.3 % وهي نسبة مرتفعة جدا ويرجع ذلك إلى محدودية التنمية وإلى تنامي استهلاك المواد المستوردة.

الاستهلاك (%)

2018	مخطط التنمية	الميزان الاقتصادي	تقديرات
نسبة النمو بالأسعار الجارية	**7.4**	**5**	**9.6**
نسبة النمو بالأسعار القارة	**3.5**	**2.1**	**1.7**
الاستهلاك /الناتج المحلي	**87.3**	**90**	**92.3**

وأخيرا، تتوخى الاستراتيجية الرابعة اعتماد التجارة الخارجية كمحرك للنمو من خلال دفع التصدير والتحكم في التوريد:

- دفع التصدير

رغم أن انخفاض سعر صرف الدينار من شأنه أن يساهم في القدرة التنافسية للاقتصاد ورغم حوافز الجباية الراجعة للمؤسّسات المصدّرة كليا ضمن قانون المالية لسنة 2018، لم ترتفع الصادرات بالأسعار القارة إلاّ بنسبة 2.3% (مقابل5.3% وفق الميزان الاقتصادي).

لكن نظرا لتدهور قيمة الدينار ارتفعت الصادرات بالأسعار الجارة بنسبة 16,6% (مقابل9,5% وفق الميزان الاقتصادي) مما رفّع نسبة التصدير من الناتج المحلي

الصادرات (%)

2018	مخطط التنمية	الميزان الاقتصادي	تقديرات
نسبة النمو بالأسعار الجارية	4.5	5.3	2.3
نسبة النمو بالأسعار القارة	7.9	9.5	16.6
الصادرات /الناتج المحلي	37.6	41.6	46.3

- التحكم في التوريد

نصّ مشروع قانون المالية لسنة 2018 على التحكم في التوريد عبر زيادات في المعاليم الديوانية على بعض المنتوجات. وكان لهذه الإجراءات الحمائية انعكاس على الواردات التي سجّلت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 زيادة بنسبة 2.0 % مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2017.

على الرغم من ذلك، يتوقّع انخفاض الواردات في 2018 بنسبة -0.6 % (من حيث الحجم) مقابل زيادة بـ 4.3% وفقا للميزان الاقتصادي، وتبقى هذه الفرضية غير معلّلة.

الواردات (%)

2018	مخطط التنمية	الميزان الاقتصادي	تقديرات
نسبة النمو بالأسعار الجارية	4.2	4.3	-0.6
نسبة النمو بالأسعار القارة	7.2	8	14.2
الصادرات /الناتج المحلي	46.7	51,9	58.3

؟ هل حققت هذه الاستراتيجيات أهدافها؟

1.2.2. التحكم في العجز الجاري

يهدف مخطط التنمية 2016-2020 إلى حصر العجز الجاري في حدود 6.6 % من الناتج المحلي الخام غير أن هذا الهدف بعيد المنال باعتبار أن الميزان الاقتصادي لسنة 2018 نصّ على نسبة عجز جار بـ 8.2% من الناتج المحلي الخام وأن تقديرات 2018 أدت إلى نسبة 9.9%.

العجز الجاري

2018	المخطط التنمية	الميزان الاقتصادي 2018	تقديرات
العجز الجاري (م د)	-7175,4	-8700.8	-10470.2
العجز الجاري /الناتج المحلي (%)	6.6	8.2	9.9

لم يكن التفاوت في نسب نمو الصادرات والواردات كاف لتحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 80.3% مثل ما أتى به الميزان الاقتصادي إذ انحصرت هذه النسبة في 79.4%. كما أن صافي المداخيل والتحويلات لم يكن كافٍ ليناهض العجز التجاري ويحدّ من العجز الجاري.

وقد أدّى تفاقم العجز الجاري إلى تدهور قيمة الدينار.

2.2.2. التخفيض من عجز ميزانية الدولة والحدّ من الدين العمومي

للتخفيض في نسبة عجز ميزانية الدولة إلى 4.9% سنة 2018 اعتمد قانون المالية على الترفيع في الضرائب على أمل زيادة موارد الدولة وتوقع أن ينحصر الضغط الجبائي في حدود 22% من الناتج المحلي الخام.

ولكن كان لهذا الإجراء تأثير سلبي على الاستثمار والنمو والصادرات، مما من شأنه أن زاد من العبء الضريبي وعجز الميزانية.

وقد مكّن مجهود الاستخلاص من ارتفاع العبء الضريبي واستقرار عجز ميزانية الدولة في حدود 4.9% من الناتج الاجمالي وانخفاض نسبة الدين.

ميزانيةالدولة (%)

2018	مخطط التنمية	الميزان الاقتصادي 2018	تقديرات
عجز ميزانية الدولة /الناتج المحلي	**3.5**	**4.9**	**4.9**
الدين العمومي /الناتج المحلي	**54.7**	**72.3**	**71.4**
الضرائب /الناتج المحلي	**21**	**22**	**23.1**

3.2.2. التحكم النسبي في تطور الأسعار

قدّر الميزان الاقتصادي 2018 نسبة التضخم السنوي بـ5.8% لكن تقديرات 2018 فاقت ذلك بكثير:

نسبةالتضخم (%)

2018	مخطط التنمية	الميزان الاقتصادي 2018	تقديرات
نسبة التضخم	**3.6**	**5.8**	**7.8**

وهذا راجع إلى:

- عدم القدرة على التحكم في الاستهلاك وفي العجز الجاري الذي أدى إلى تدهور قيمة الدينار
- انعكاسات تدهور قيمة الدينار على أسعار الواردات
- الزيادات في سعر بعض المنتوجات المسعّرة والتعديل الآلي للمحروقات
- الزيادات في نسب الأداء على القيمة المضافة
- تواصل الزيادة في الأجور دون الزيادة في الإنتاجية

ونظرا لأن أهداف الميزان الاقتصادي 2018 لم تحقق إلاّ نسبيا سيواصل الميزان الاقتصادي لسنة 2019 السعي الى تحقيق نفس الأهداف.

الباب الثاني | الميزان الاقتصادي لسنة 2019

يعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2019 على استراتيجيات الميزان الاقتصادي لسنة 2018 وهي: تأكيد تعافي الاقتصاد وتوازن مصادر التنمية، نقلة نوعية للمجهود الاستثماري، التحكم في الاستهلاك، التجارة الخارجية كمحرك للنمو.

ويهدف إلى تحقيق نفس الأهداف وهي التحكم في العجز الجاري، التخفيض من عجز الميزانية، الحد من الدين العمومي والتحكم النسبي في تطوّر الأسعار.

1. الاستراتيجيات

1.1. تأكيد تعافي الاقتصاد وتوازن مصادر التنمية

وفقا للميزان الاقتصادي 2019:

- سترتفع نسبة النمو من 2.6% سنة 2018 إلى 3.3% سنة 2019
- سيشمل ارتفاع النمو كل القطاعات ماعدا الإدارة والفلاحة
- ستعرف الفلاحة ركودا في 2019 (+ 0.5%) له تأثير سلبي على الصناعات الغذائية (+ 2.5%).

يجب مراجعة هذه الفرضية على ضوء البيانات الجديدة عن الأمطار

- منذ 2016 بلغت نسبة النمو في الأنشطة الغير فلاحية حوالي 2 %، وسترتفع إلى 3.3 %.

← على الرغم من أن الصناعات المعملية عرفت نموا ضعيفا في 2018 (1.9%) وأقل بكثير من التقديرات، يقدّر الميزان الاقتصادي 2019 نموا في الصناعات المعملية بنسبة 4.2%.

لتحقيق هذا الأداء، من الضروري تعميم ضريبة الشركات بنسبة 13.5% على جميع أنشطة التصنيع وتعميم إجراء دعم النزل التي تواجه صعوبات مالية على كل المؤسسات التي تواجه صعوبات.

← بالنسبة للصناعات غير المعملية، يقدّر الميزان الاقتصادي 2019 أن معدل نمو سيبلغ 4.8 % بفعل استعادة نشاط المناجم (10%) وتسارع نمو قطاعات المحروقات (5.3%) وقطاع البناء والأشغال العامة. (4.5%)

وتمثل هذه الفرضيات رهانا كبيرا.

← يقدر الميزان الاقتصادي 2019 أن نمو الخدمات سيتسارع في جميع القطاعات باستثناء السياحة رغم أن السياحة ستستفيد بدعم للنزل التي تواجه صعوبات (بنسبة 5% مقابل 9.6% سنة 2018(. لكنه لا يفسّر مصادر هذا النمو.

للمساهمة في تحقيق هذا الأداء، من الضروري تعميم ضريبة الشركات بنسبة 13.5% على جميع خدمات التكنولوجيا

نسب النمو (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
الناتج المحلي بأسعار السوق	**0.8**	**1**	**1.9**	**2.6**	**3.1**	**4.9**
جملة أنشطة التسويق	**0.6**	**0.4**	**2.1**	**3.2**	**3.7**	**5.4**
جملة الأنشطة الغير فلاحية	**0.1**	**2.1**	**1.9**	**1.9**	**3.3**	**4.8**
الفلاحة والصيد البحري	**9.2**	**-8.1**	**2.5**	**9.7**	**0.5**	**5**
الصناعات المعملية	0	0.9	0.8	1.9	4.2	4.8
الصناعات غير المعملية	-4.1	-1.9	-3.2	0.6	4.8	2.3
الخدمات	-0.5	2.7	4	2.9	4.1	6.7
جملة الأنشطة غير المسوقة	2.9	2.7	0.4	0.4	0.3	3

2.1. نقلة نوعية للمجهود الاستثماري

وفق ما جاء بالميزان الاقتصادي، ستشهد سنة 2019:

- تفعيل دور الهيئة التونسية للاستثمار كمخاطب وحيد للمستثمر وتركيز الصندوق التونسي للاستثمار
- تنفيذ مخطط العمل المتعلق بتحسين التصنيف الدولي لتونس على مستوى مناخ الأعمال لتحقيق الهدف المرسوم بجعل تونس ضمن قائمة أفضل 50 دولة في2020

وسينتج عن ذلك دفع للاستثمارات خصوصاً في الصناعات المعملية.

تكوين رأس المال الثابت (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
نسبة النمو بالأسعار الجارية	2.3	3.1	4.2	8.3	10.9	16.2
نسبة النمو بالأسعار القارة	-0.5	1	0.2	2.4	5	11.4
تكوين رأس المال الثابت /الناتج المحلي	19.9	19.3	18.7	18.4	18.6	25
ادخار/ تكوين رأس المال الثابت	55.6	49.6	51.4	52.8	59	68.3

نسبة النمو بالأسعار الجارية تكوين رأس المال الثابت (%)

	2015	2016
الفلاحة والصيد البحري	9,3%	11,1%
الصناعات المعملية	4,7%	13,5%
الصناعات غير المعملية	13,6%	16,0%
جملة الصناعات	10,0%	15,0%
الخدمات	9,4%	9,4%
التجهيزات الجماعية	0,6%	7,3%
جملة تكوين رأس المال	8,3%	10,9%

3.2. التحكم في الاستهلاك

- **الاستهلاك العمومي**

إلى غاية سنة 2017، فشلت الدولة في تخفيض حصة ميزانية التصرف في الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ في 2018 انخفاضًا طفيفًا في حصة الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتواصل في 2019.

وقد تواصل نمو الاستهلاك العام:

- من حيث الحجم (أي بالأسعار القارة)، ويرجع ذلك أساسا إلى الانتدابات في الوظيفة العمومية
- ومن حيث القيمة) أي بالأسعار الجارية(نتيجة للزيادة في متوسط الأجور ونتيجة الانتدابات

ويمكن استنتاج مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العمومي. وفي حين أن هذا المؤشر يدل على ارتفاع متوسط الاجور في الوظيفة العمومية فهو يبين أنه فاق بكثير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي سنتي 2016و 2017

الاستهلاك العمومي (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
نسبة النمو بالأسعار الجارية	9.5	11.2	9.3	8.1	6.1	6.8
نسبة النمو بالأسعار القارة	4.4	2.5	0.5	0.3	0.1	3.3
مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العمومي	4.9	8.5	8.8	7.8	6.0	3.4
الاستهلاك العمومي / الناتج المحلي	19.6	20.5	20.8	20.5	19.7	18.4

- **الاستهلاك الخاص**

منذ 2017، استقرّ معدل نمو الاستهلاك الخاصّ حول 2.2 %. وإلى غاية سنة 2017 كانت نسبة نمو الاستهلاك الخاص مشطة لأنها فاقت نسبة نموّ الناتج المحلي.

الاستهلاك الخاص (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
نسبة النمو بالأسعار الجارية	8.1	6.8	7.6	10	9.3	7.6
نسبة النمو بالأسعار القارة	3.2	3.1	2.2	2.1	2.2	4
مؤشر الأسعار عند الإستهلاك العائلي	4.8	3.7	5.3	7.8	7	3.5

3.3. التجارة الخارجية كمحرك للنمو

- صادرات السلع والخدمات

يتوقع نموّ صادرات السلع والخدمات بالأسعار القارة بنسبة 2.3 % في 2018 و3.1 % في 2019 وبالأسعار الجارية بنسبة 16.6 % في 2018 و9.9% في 2019 ويترتّب عن ذلك انخفاض كبير لنسبة ارتفاع الأسعار عند التصدير من 14% إلى 6.6%.

ويمكن التساؤل عن مصداقية هذه الفرضية في ظل تواصل الضغوطات على سعر صرف الدينار.

صادارت السلع والخدمات (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
نسبة النمو بالأسعار الجارية	-6.6	5.9	17.3	16.6	9.9	8.8
نسبة النمو بالأسعار القارة	-5.3	0.2	4.8	2.3	3.1	5.1
الصادرات / الناتج المحلي	40.1	40	43.6	46.3	46.2	37.3

وفيما عدا الصناعات الفلاحية والغذائية ستعرف جل القطاعات ارتفاعا متفاوتاً لصادراتها أهمه في الطاقة وفي الفسفاط والكيمياء. فهل ستتمكن هذه القطاعات من استرجاع كامل طاقتها؟

وتجدر الاشارة إلى ضرورة تعديل نسبة نمو صادرات الصناعات الفلاحية والغذائية نظراً للأمطار التي نعمت بها البلاد مؤخرا.

كما يمكن التساؤل عن الملاءمة بين نسبة نموّ القيمة المضافة (10.5%) ونسبة نمو الصادرات لقطاع السياحة (16%).

تطور الصادرات بالأسعار الجارية (م د)

	2018	2019	2019 / 2018
الفلاحة والصناعات الغذائية	4803.8	4697.0	-2.2
الفسفاط والكيمياء	1449.9	1689.2	16.5
الطاقة	2348.3	2743.0	16.8
النسيج والملابس والجلد	8942.5	9787.8	9.5
المواد الميكانيكية والكهربائية	18193.1	20229.8	11.2
صادرات معملية أخرى	4608.0	5058.2	9.8
مجموع صادرات السلع	**40345.5**	**44205**	**9.6**

واردات السلع والخدمات

من حيث الحجم (بالأسعار القارة)، سجلت الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2018، زيادة قدرها حوالي 2.0 % ، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2017. لكن على الرغم من ذلك، يتوقّع الميزان الاقتصادي 2019 انخفاض الواردات بالأسعار القارة بنسبة 0.6- %

? فما الذي يعلل ذلك؟

واردات السلع والخدمات (%)

	2015	2016	2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
نسبة النمو بالأسعار الجارية	-4.6	5.5	18.9	14.2	8	8
نسبة النمو بالأسعار القارة	-2.6	2.7	4	-0.6	0.1	4.7
الواردات / الناتج المحلي	**51**	**50.7**	**56**	**58.3**	**57.1**	**45.9**

يتوقع نمو واردات السلع والخدمات:

- بالأسعار القارة بنسبة 0.6- % في 2018 و0.1 % في 2019
- وبالأسعار الجارية بنسبة 14.2% في 2018 و8% في 2019

ويترتب عن ذلك انخفاض كبير لنسبة ارتفاع الأسعار عند التوريد من .914% إلى 7.9%.

ويمكن التساؤل عن مصداقية هذه الفرضية في ظل تواصل الضغوطات على سعر صرف الدينار.

وبالأسعار الجارية ستعرف كل المواد نموا لوارداتها أهمه في مواد التجهيز (10.9%+) وفي المواد الأولية ونصف المصنعة 10.1%+)). و يمكن التساؤل عن الملاءمة بين نسبة نمو هذه الواردات مع نسبة نمو تكوين رأس المال الثابت(16.2%+) خصوصاً وأن واردات مواد التجهيز عرفت ارتفاعا بنسبة 15.8 % إلى موفى شهر سبتمبر من سنة2019

أما المواد الاخرى فستعرف نموا قليلاً بالأسعار الجارية أي انخفاض بالأسعار القارة وهذا اتجاه، إن تحقق، سليم جدا.

تطور الواردات بالأسعار الجارية (م د)

	2018	2019	2019 / 2018
مواد التجهيز	11605.6	12876.1	10.9
مواد أولية ونصف مصنعة	19135.2	21059.2	10.1
مواد نفطية	7649.0	8153.9	6.6
مواد غذائية	5263.9	5500.8	4.5
مواد استهلاك غير غذائية	13796.3	14513.7	5.2
مجموع واردات المواد	**57450.0**	**62103.6**	**8.1**

ووفقا لما جاء بالميزان الاقتصادي، تستند هذه التقديرات إلى مواصلة تفعيل الإجراءات المتعلقة بالتحكم في واردات بعض المواد غير المنتجة والإجراءات المصاحبة المتعلّقة بمراجعة التراخيص المسندة في إطار الاستغلال تحت ترخيص صاحب العلامة الأصلية (franchise).

ويمكن التساؤل عن مصداقية هذا التعهد.

? ويمكن التساؤل عن مصداقية هذا التعهد.

2. ما هي أهداف هذه الاستراتيجيات؟

1.2.التحكّم في العجز الجاري

ينتظر التقليص في العجز الجاري إلى حدود 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.9 % لسنة 2018 في حين يهدف مخطط التنمية 2016-2020 إلى حصر العجز الجاري في حدود 6 % من الناتج المحلي الخام.

ونظراً لارتفاع العجز الجاري في 2019، سيتواصل الضغط على سعر صرف الدينار.

العجز الجاري (%)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخطط التنمية		7.7	7.1	6.6	6	5.2
إنجاز ات	8.9	8.8	10.2	*9.9	**8.9	

*توقعات**تقديرات

2.2. التخفيض من عجز ميزانية الدولة ومن الحدالتداين

قدر الميزان الاقتصادي لسنة 2019 نسبة عجز ميزانية الدولة بـ 3.9% من الناتج المحلي الخام وإن تحققت هذ التقديرات ستمكّن من تحقيق هدف مخطط التنمية 2016-2020 وهو حصر عجز ميزانية الدولة في حدود 3.5 % من الناتج المحلي الخام.

ومن شأن التخفيض في عجز ميزانية الدولة أن يحد من التداين الذي فاق بكثير توقعات المخطط: 54.7% في أفق سنة 2020.

غير أن توخي سياسة المالية العمومية زيادة الضرائب، نظرا لعدم قدرتها على التحكّم في المصاريف، يؤدي إلى ضغط جبائي يفوق تقديرات المخطط (21%) وله تداعيات سلبية على النمو.

عجز ميزانية الدولة (%)

	2015	2016	2017	2018	تقديرات 2019	المخطط 2019
عجز ميزانية الدولة /الناتج	5	4.8	6.1	6.1	4.9	3.9
الدين العمومي /الناتج	50.8	55.4	61.9	69.9	71.4	70.9
الضرائب /الناتج	23.1	21.9	20.7	21.8	23.1	23.1

3.2 . التحكم النسبي في تطور الأسعار

وفقا للميزان الاقتصادي 2019، ينتظر التقليص في نسبة التضخم إلى حدود 7 % مقابل 7.8 % لسنة 2018 في حين يهدف مخطط التنمية 2016-2020 إلى حصر نسبة التضخم في حدود 3.5 % فقط.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم سيتواصل الضغط على سعر صرف الدينار.

نسبة التضخم (%)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخطط التنمية		4	3.8	3.6	3.5	3.5
إنجاز ات	4.8	3.7	5.3	*7.8	**7	

*توقعات**تقديرات

خاتمة

وفقا للميزان الاقتصادي سيبقى نسق النمو لـ 2019 دون ما توقعه المخطط وذلك بسبب المستويات الضعيفة للاستثمار في السنوات الفارطة. إذ أن تونس ركّزت نموها بعد 2011 على الاستهلاك، مما أثر على المالية العمومية وتسبب في توسيع ميزانية الدولة وتعطيل النمو (Effet d'éviction) ونتج عن ذلك تفاقم العجز الجاري وتدهور سعر صرف الدينار. وقد أدّى تفاقم العجزين التوأم إلى ارتفاع التداين كما ساهم تدهور سعر صرف الدينار في ارتفاع نسبة التضخم ممّا أثر سلباً على الاستثمار وأدخل البلاد في حلقة مفرغة.

ويعتمد الميزان الاقتصادي 9201 مثله مثل الميزان الاقتصادي 2018 على إعادة تنشيط الاستثمارات والصادرات كمحرّكات للنمو لكن، خلافاً للميزان الاقتصادي 2018، قد أتى ميزان 2019 ببعض الآليات لتحقيق ذلك إلا أنه قد لا ينجح لمحدودية تلك الآليات التي انحصرت على بعض النشاطات ونقترح تعميمها حتى تعم الفائدة.

وفي الحقيقة لا يزال الاستهلاك العمومي والخاص مرتفعاً جدا وعلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية أن تعمل على التقليص منه أكثر مما أتى به الميزان الاقتصادي 2019.

ومن الضروري ترويج قيم العمل وتأسيس ثقافة الإنتاج بدلا عن ثقافة الاستهلاك.

Solidar
سوليدار تونس Tunisie

مشروع قانون المالية لسنة 2019

أهم المؤشرات لتحليل الواقع الاقتصادي

1.1. نسبة النمو

سجّل الاقتصاد التونسي نموا ايجابيا بـ1.9% خلال كامل سنة 2017 مقابل 1.1% في سنة 2016. وواصل الاقتصاد التونسي في تحقيق نسب نمو إيجابية حيث بلغت نسبة النمو خلال السداسية الأولى من سنة 2018 نسبة 2.6% وهي نفس النسبة التي تم اعتمادها في تحيين فرضيات قانون المالية التكميلي لسنة 2018 ورغم تسجيل هذه النسبة، فإن هذه الأخيرة تبقى دون المتوقع حيث تم اعتماد فرضية تحقيق نسبة نمو بـ3% في قانون المالية لسنة 2018 و4.4% بمخطّط التنمية 2016-2020 والمصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب سنة 2017.

ورغم تحسن نسبة النمو وتطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية بالدينار، إلا أنه شهد تراجعا بالأسعار الجارية بالدولار، حيث بلغ 44063.31 مليون دولار سنة 2010 مقابل 41468.75 مليون دولار سنة 2018.

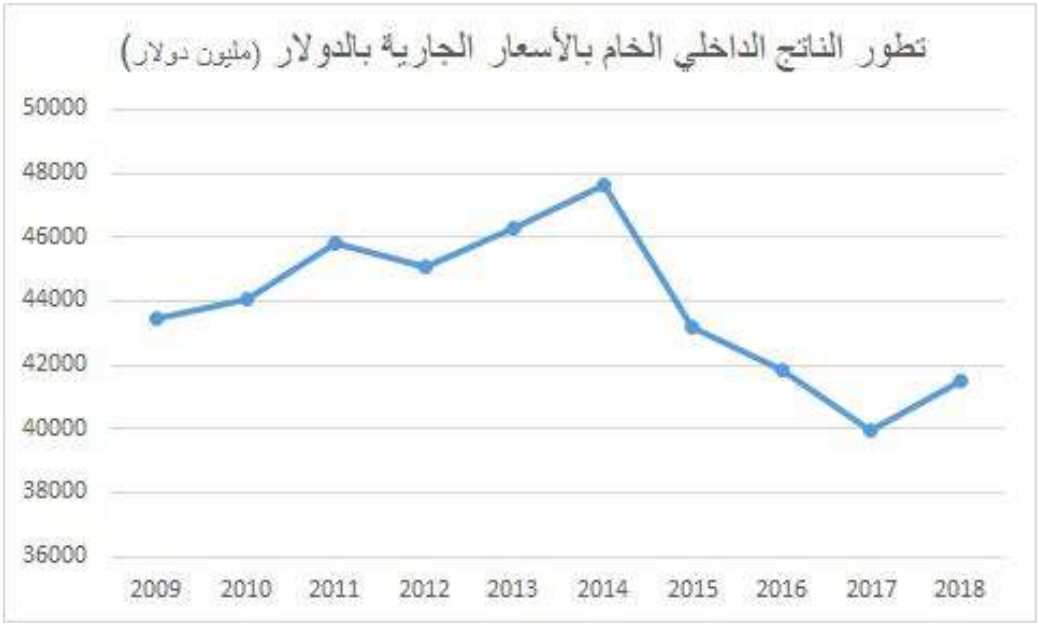

2.1. التضخم

نص الميزان الاقتصادي لسنة 2018 على أنه سيتم التركيز خلال سنة 2018 على التحكم في مستوى التضخم في حدود 5.8% خلال كامل السنة. غير أن النسبة المحققة بلغت 7.4% إلى موفى سبتمبر 2018 ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 7.8% خلال كامل سنة 2018 حسب التحيين الذي تضمنه مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019. وتعدّ هذه النسبة الأعلى التي يحقّقها الاقتصاد التونسي منذ سنة 1991.

3.1. العجز التجاري

حسب مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019، تطورت الواردات إلى موفى سبتمبر 2018 بنسبة 21% مقابل 19.2% خلال نفس الفترة من سنة 2017. ودون الأخذ بعين الاعتبار قطاع الطاقة، سجلت الواردات نسبة تطور بـ17.5%.

أما الصادرات، فقد تطوّرت بنسبة 19.8% مقابل 17.4% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2017. وبالرغم من هذا التطور تدهور العجز التجاري بـ23.5% ليبلغ مستوى 14183 مليون دينار إلى موفى سبتمبر 2018 مقابل 11480 مليون دينار خلال نفس الفترة من 2017 أي بارتفاع بـ2703 مليون دينار.

ولو تؤكد هذه الأرقام تحسن الصادرات بين سنتي 2018 و2017 غير أن الواردات واصلت في ارتفاعها وذلك رغم سياسة التحكم في الواردات عبر الترفيع في المعاليم الديوانية، وإخضاع الواردات ذات المنشأ التركي إلى المعاليم الديوانية أو إلغاء الإعفاء منها بالنسبة إلى بعض المواد بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، وهي إجراءات لم تخفّض من نسق التوريد الذي بلغ 43664.8 مليون دينار إلى موفى سبتمبر 2018 مقابل 36088.9 مليون دينار في نفس الفترة من 2017

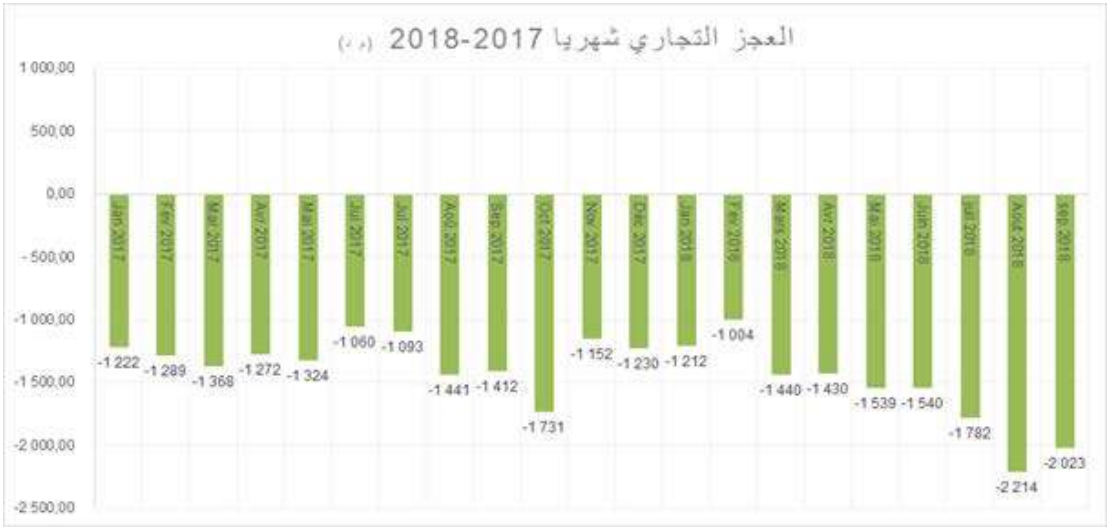

هذا ويعود تدهور العجز التجاري خاصة إلى تراجع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية وارتفاع سعر برميل النفط كما تبين الرسوم التالية:

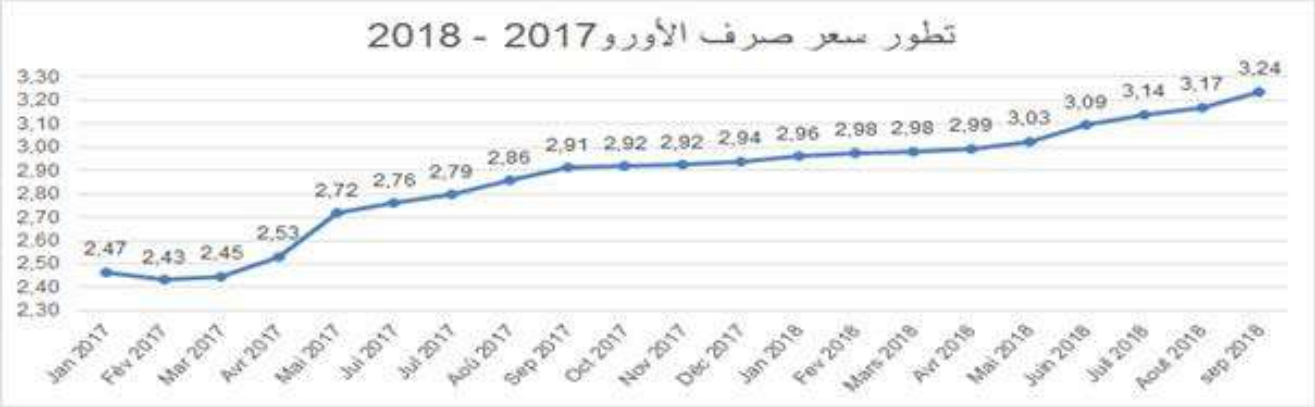

4.1. تطوّر سعر برميل النفط

استقرّ معدّل برميل النفط لكامل سنة 2017 في سعر 54.39 دولار مقابل 50 دولار متوقعة في قانون المالية لسنة 2017 و 54 دولار محينة بقانون المالية التكميلي لسنة 2017.

و بذلك يبلغ معدل سعر برميل النفط 72.1 دولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مقابل 52.03 دولار خلال نفس الفترة من سنة 2017 و مقابل 54 دولار متوقعة بقانون المالية لسنة 2018. وبالنسبة لسعر برميل النفط إلى موفى شهر سبتمبر 2018، فقد بلغ 78.9 دولار مقابل 75 دولار متوقع في قانون المالية لسنة 2019.

وتبين هذه النتائج أن الإجراءات المضمّنة بقانون المالية لسنة 2018 والتي تم بمقتضاها الترفيع في المعاليم الديوانية لم تمكّن من تحقيق الأهداف المرجوة بل كان لها أثر عكسي حيث ارتفعت الواردات.

من الضروري والعاجل لتعافي الاقتصاد التونسي اتخاذ إجراءات لدعم التصدير الذي يشكل محرك رئيسي في النمو الاقتصادي وذلك عبر تخصيص إطار جبائي محفّز لعمليات التصدير للسلع أو المنتجات التونسية على غرار عمليات التصدير المباشر وذلك بـ:

1. إدراج مبيعات شركات التجارة الدولية لفائدة المؤسسات المصدرة كليا ضمن تعريف عمليات التصدير دون اشتراط أن تدخل هذه المبيعات ضمن المنتوج المعد للتصدير وذلك ملائمة مع أحكام القانون المنظم لنشاط هذه الشركات التي يفرض عليها التعامل حصرا مع المؤسسات المصدرة كليا باعتبار أهمية دورها في دفع التصدير وفي تحقيق النمو الاقتصادي ، علاوة على أن منوال النمو المعتمد في الميزان الاقتصادي لسنة 2019 قد ارتكز على دعم الصادرات وتبني سياسة نشيطة للتصدير
2. إعادة النظر في تعريف عمليات التصدير غير المباشر بإدراج العمليات التي تدخل بصفة غير مباشرة في عمليات التصدير (بيع المعدات ، الوضع على الذمة لليد العاملة...)

II. الإجراءات الجبائية المقترحة في إطار قانون المالية لسنة 2019

1. توسيع مجال الطرح الإضافي بنسبة 30% بعنوان استهلاكات الآلات والمعدات والتجهيزات المخصصة للاستغلال الممنوح إلى المؤسسات جديدة الإحداث ليشمل المؤسسات الناشطة في غرة جانفي 2017 وعمليات التجديد علاوة على عمليات التوسعة
2. التخفيض في المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة للاقطات الشمسية وذلك بهدف مزيد دعم الطاقات المتجددة
3. مزيد تطوير الإدارة الالكترونية وذلك من خلال:

- اعتماد الوصل الالكتروني في صورة الدفع عن بعد والذي يعتبر وصلا رسميا وقانونيا يتمتع بنفس القوة الثبوتية والإبرائية على غرار الوصل الورقي ويمكن الاحتجاج به لدى كل المؤسسات والهياكل العمومية والخاصة.
- تمكين كافة المتدخلين في مسار النفقات العمومية من اعتماد الفواتير وسندات التصفية وكل الإثباتات الأخرى اللامادية المؤمنة سلامتها إلى جانب استخدام الوثائق الورقية. مع اعتماد المعطيات المضمنة بالمنظومات الإعلامية وإعطائها نفس القوة الثبوتية التي تتمتع بها الوثائق الورقية.
- مزيد دعم الشفافية والتصدي للمعاملات نقدا بمبالغ نقدية تفوق 10.000 دينار وذلك بإلزام الأطراف من غير الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بالتنصيص ضمن عقودهم المتعلقة بالتفويت بمقابل في العقارات والأصول التجارية والعربات على مراجع الخلاص بوسيلة دفع بنكية أو بريدية وتحجير على السلط البلدية وقباض المالية إسداء الخدمات الإدارية المتعلقة بالتعريف بإمضاءات
- مراجعة معايير التقييم التقديري للدخل باعتبار عناصر مستوى العيش بهدف ملاءمته مع تطور مؤشر الأسعار وتحسن مستوى العيش باعتماد معايير موضوعية على غرار نسبة التضخم ومستوى الدخل لتحيين قيمة الدخل التقديري المحددة لكل عنصر من عناصر مستوى العيش.
- دعم الضمانات لفائدة المطالب بالأداء في مادة اصدار قرارات التوظيف الإجباري وذلك بضبط أجل أقصى لإصدار هذه القرارات وتبليغها إلى المطالب بالأداء

4. توسيع مجال الإعفاء من المعلوم على الاستهلاك بالنسبة إلى السيارات ذات 8 أو 9 مقاعد المعدة للاستعمال قصرا للمعوقين المقتناة من قبل الجمعيات المعتنية بالمعوقين والمؤسسات والأشخاص المرخّص لهم ليشمل السيارات المقتناة من قبل الدولة لفائدة الأشخاص المذكورين وإعفاء السيارات المذكورة من معاليم الجولان.

غير أن العديد من الإجراءات الأخرى التي أقرتها قوانين المالية السابقة تشهد تعطيلات تطبيقية رغم نجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة من قوانين المالية إذ أن تطبيق هذه الإجراءات ضروري لتقييم نجاعتها ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

- إحداث فرقة التحري ومكافحة التهرب الجبائي أو ما يعرف بالشرطة الجبائية التي لم يتم إصدار أمر حكومي في شأنها إلا بعد 10 أشهر من صدور قانون المالية لسنة 2017. كما يلاحظ عدم تعميم هذا الجهاز على . كامل تراب الجمهورية
- العمل بأجهزة تسجيل العمليات عن بعد بالنسبة لنشاط الاستهلاك على عين المكان المنصوص عليه بقانون المالية لسنة 2016 إلا هذا الإجراء لم يدخل حيز التطبيق نظرا لعدم صدور الأمر الحكومي المفعّل له.

نفس التعطيل شهده قانون المالية لسنة 2018 في تطبيق بعض أحكامه التي تستوجب صدور أوامر تطبيقية لتفعيلها والتي لم تصدر إلاّ بصفة متأخرة مثال ذلك:

1. الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون المالية لسنة 2018 والخاص دعم مؤسسات الصحافة المكتوبة التونسية علما وأن هذا الأمر صدر بتاريخ 8 أكتوبر 2018
2. الأمر الحكومي المتعلق بضبط طرق التصرف في صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصيغ وشروط الانتفاع بتدخلاته والمنصوص عليه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2018 علما وأن هذا الأمر صدر بتاريخ 7 سبتمبر 2018
3. الأمر الحكومي المتعلق بضبط قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم التضامني الموظف لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية المنصوص عليه بالفصل 17 من قانون المالية لسنة 2018 علما وأن هذا الأمر صدر بتاريخ 16 أوت 2018
4. الأمر الحكومي المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وشروط وأساليب تدخله المنصوص عليه بالفصل 14 من قانون المالية لسنة 2018علما وأن هذا الأمر صدر بتاريخ 29 مارس 2018

كما أن الفصل 22 من قانون المالية لسنة 2018 نص على أمر حكومي متعلّق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بامتياز توقيف العمل بالمعلوم على الاستهلاك بالنسبة إلى العربات الصالحة لكلّ المسالك الموّردة لفائدة وكالات الأسفار السياحية، غير أن الأمر الحكمي لم يصدر إلى حد الآن .

لذلك نقترح العمل على صدور الأوامر التطبيقية في فترة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور قانون المالية وذلك لتفعيل إجراءات قانون المالية خلال السنة المالية و تيسير تقييمها.

كما نقترح جملة من الإجراءات لتعديل بعض الأحكام التي سبق إقرارها في قانون المالية لسنة 2018 وإضافة إجراءات أخرى.

1.1. تعديل بعض الإجراءات

1.1.1. إقرار حق الباعثين العقاريين في طرح الفائض الأولي للأداء على القيمة المضافة

تم التنصيص على نسبة 19% في مادة الأداء على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات بيع العقارات المنجزة من قبل الباعثين العقاريين والمعدة للسكن ابتداء من غرة جانفي 2020، و 13% ابتداءا من غرة جانفي 2018.

وبموجب المذكرة العامة عدد 22 لسنة 2018 تم اعتبار الباعثين العقاريين من غير الخاضعين الجدد للأداء على القيمة المضافة و تم حرمانهم من طرح فائض الأداء على القيمة المضافة الاولي الموظف على مخزوناتهم قبل تاريخ غرة جانفي 2018 وهو ما يعتبر مخالفا لأحكام الفصل 6 من مجلة الأداء على القيمة المضافة الذي ينص على "بالنسبة للنظام الداخلي، يتضمن رقم المعاملات الخاضع للأداء على القيمة المضافة، سعر البضائع والاشغال أو الخدمات مع احتساب جميع المصاريف والأداءات و المعاليم وكذلك قيمة الاشياء المدفوعة كمقابل باستثناء الأداء على القيمة المضافة ومنحة الاستغلال وكذلك الاقتطاعات الظرفية والتعويضية."

وعلى هذا الأساس، تكون المذكرة العامة عدد 22 المذكورة أعلاه غير مطابقة للقانون الذي ينص صراحة على أنه لا يمكن احتساب الأداء على القيمة المضافة على رقم معاملات يشمل عناصر تحملت الأداء المذكور.

2.1.إضافة إجراءات أخرى

1.2.1. إجراءات متعلقة بدفع الاستثمار

- إعفاء الامتياز العيني في شكل توفير نقل العملة إلى مكان العمل من الضريبة على الدخل لتشجيع المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية على انتداب اليد العاملة المتواجدة في الأماكن التي تفتقر فيها المواصلات من وإلى مكان العمل ومساهمة الدولة في تحسين مناخ العمل
- توسيع ميدان الامتياز الجبائي بعنوان إعادة الاستثمار في رأس مال المؤسسات ليشمل الاستثمارات في ميدان الطاقات المتجددة دون شرط أن تكون من قطاعات المجددة و رسكلة النفايات قصد توفير التمويلات اللازمة وخاصة منها الذاتية للحد من التداين والتشجيع على الاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة رسكلة النفايات نظرا للكلفة الباهظة لهذه المشاريع

- حذف شرط الدخول طور النشاط الفعلي للانتفاع بصفة المصدر الكلي باعتبار أن هذا الشرط يحول دون انتفاع المصدرين كليا بالنظام الجبائي التفاضلي بعنوان تسجيل العقارات واقتناء وتوريد المواد والتجهيزات قبل الدخول طور النشاط الفعلي وهو ما يتنافى مع الهدف الرامي إلى خصّ نظام التصدير بنظام جبائي تفاضلي للتقليص من الكلفة.
- إعفاء مدخلات الإنتاج من المعلوم على الاستهلاك على غرار ماهو معمول به بالنسبة للمعاليم الديوانية: لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي والحد من كلفة الإنتاج ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وخاصة تماشيا مع مبدأ المعلوم على الاستهلاك الذي يوظف مبدئيا على مستوى المنتوج النهائي.

2.2.1. إجراءات متعلّقة بتشجيع القطاع المنظم وبالتحكم في التهرب الجبائي والتجارة الموازية

- حث المطالب بالأداء على إيداع تصاريحهم الجبائية والامتثال للواجب الجبائي وثنيهم عن الإغفالات في إيداع التصاريح وذلك بـ:

- إعادة العمل بخطايا الأساس بالنسبة بالنسبة الأداءات المستوجبة في إطار قرارات التوظيف الإجباري بعدم إيداع التصاريح
- عدم تمتيع قرارات التوظيف الإجباري بعدم إيداع التصاريح الجبائية لعملية توقيف التنفيذ
- تجميد المعرف الديواني بالنسبة للموردين في حالة إغفال

3.2.1. إجراءات متعلقة بتدعيم موارد ميزانية الدولة ومواصلة الإصلاح الجبائي

- الترفيع في نسبة الخصم من المورد المستوجب على التأجيرات الراجعة للأجراء وغير الأجراء مقابل عمل وقتي أو ظرفي خارج نشاطهم الأصلي من 15% إلى 30% يكون محررا من الضريبة باعتبار أن جل المنتفعين بهذه التأجيرات لا يصرحون بها ضمن التصريح السنوي مع العلم أن نسبة 30% التحررية لا تعتبر مشطة ذلك أن الشريحة الأولى للدخل و التي لا تتجاوز 20000 دينار تخضع لنسبة 27%
- مواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة بإخضاع إنتاج الأفلام السينمائية والتلفازية وإنتاج وتوزيع وعرض الأعمال الموسيقية والمسرحية والركحية... لنسبة 7% على غرار عمليات توزيع وعرض الأفلام السينمائية وخدمات الارسال الإذاعي والتلفزي التي تنجزها الشبكات العمومية، وذلك لملاءمة النظام الجبائي في ميدان الأداء على القيمة المضافة بالنسبة لكل الأنشطة المنتمية لنفس القطاع

4.2.1. إجراءات ذات طابع إجتماعي

- تحيين الإجراءات المتعلقة بالتشجيع على اقتناء المساكن لدى الباعثين العقاريين وذلك بالترفيع في قيمة هذه المساكن من 200 إلى 300 ألف دينار للانتفاع بطرح فوائض القروض المعدة لاقتناء أو لبناء المساكن أو الانتفاع ببرنامج المسكن الأول على غرار ما تم اقتراحه في أطار قانون المالية لسنة 2019 بالنسبة لتسجيل هذه العقارات مع التنصيص على أن هذا المبلغ لا يأخذ بعين الاعتبار الأداء على القيمة المضافة.

Solidar
سوليدار تونس Tunisie

جدول التعديلات المقترحة

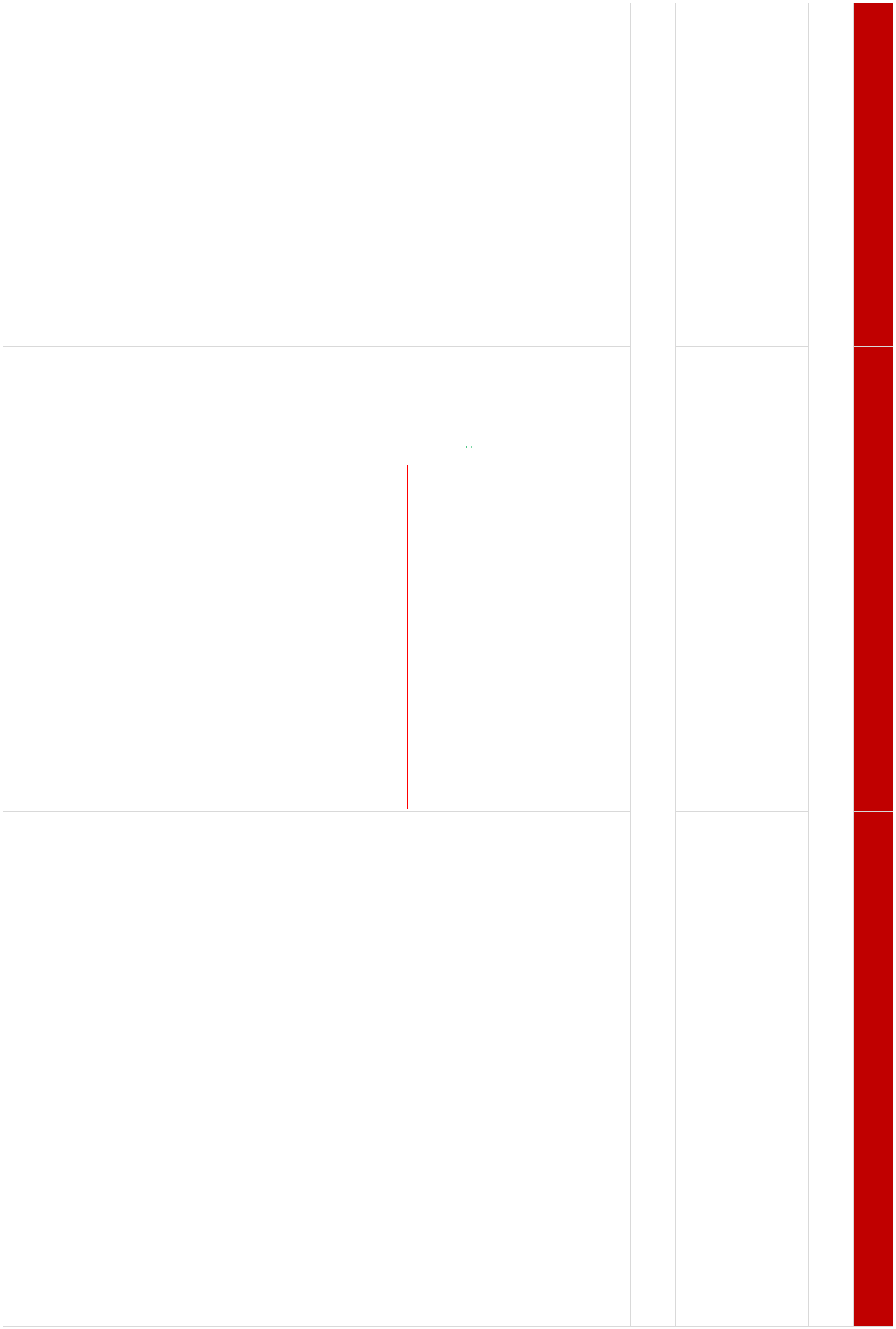

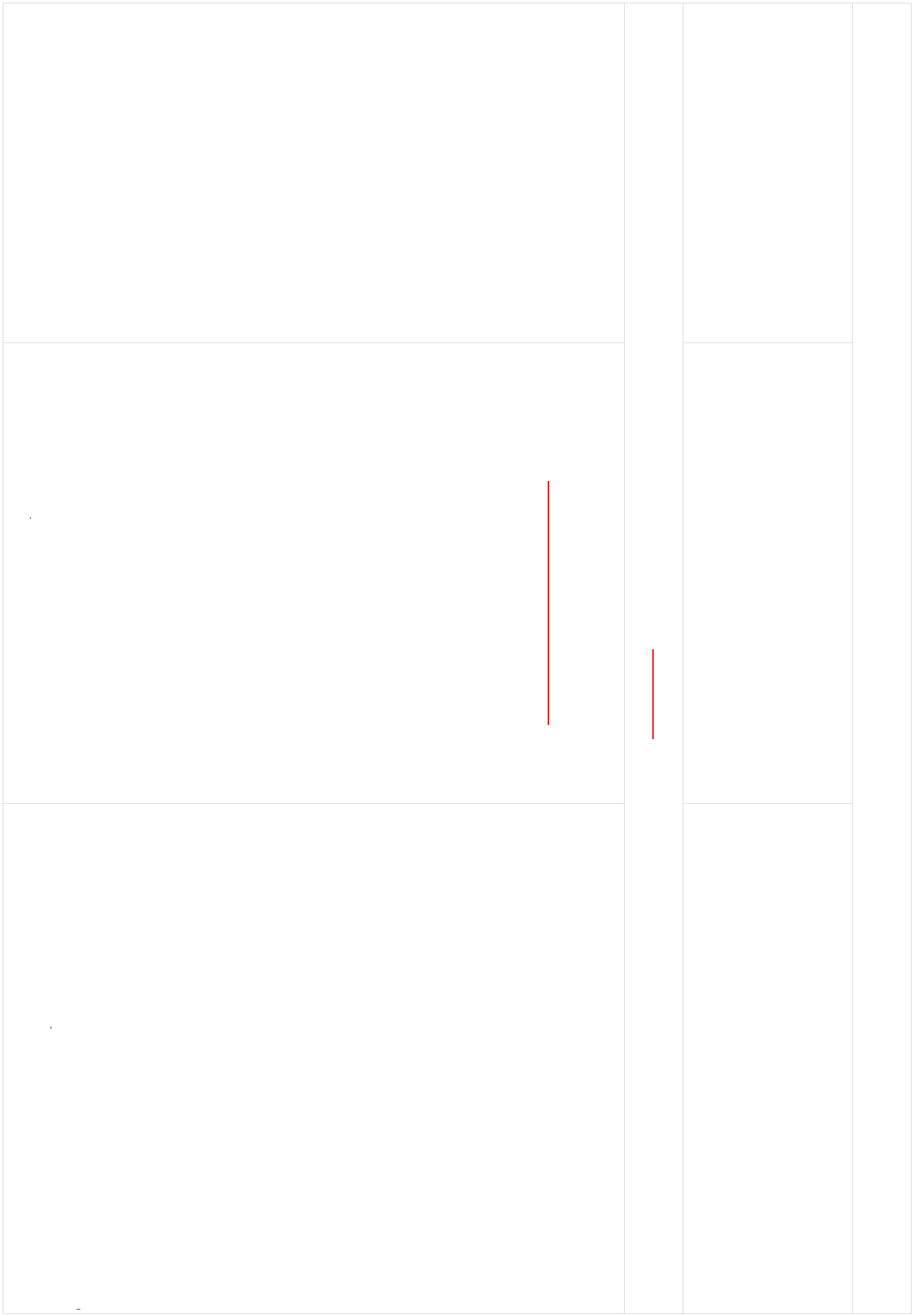

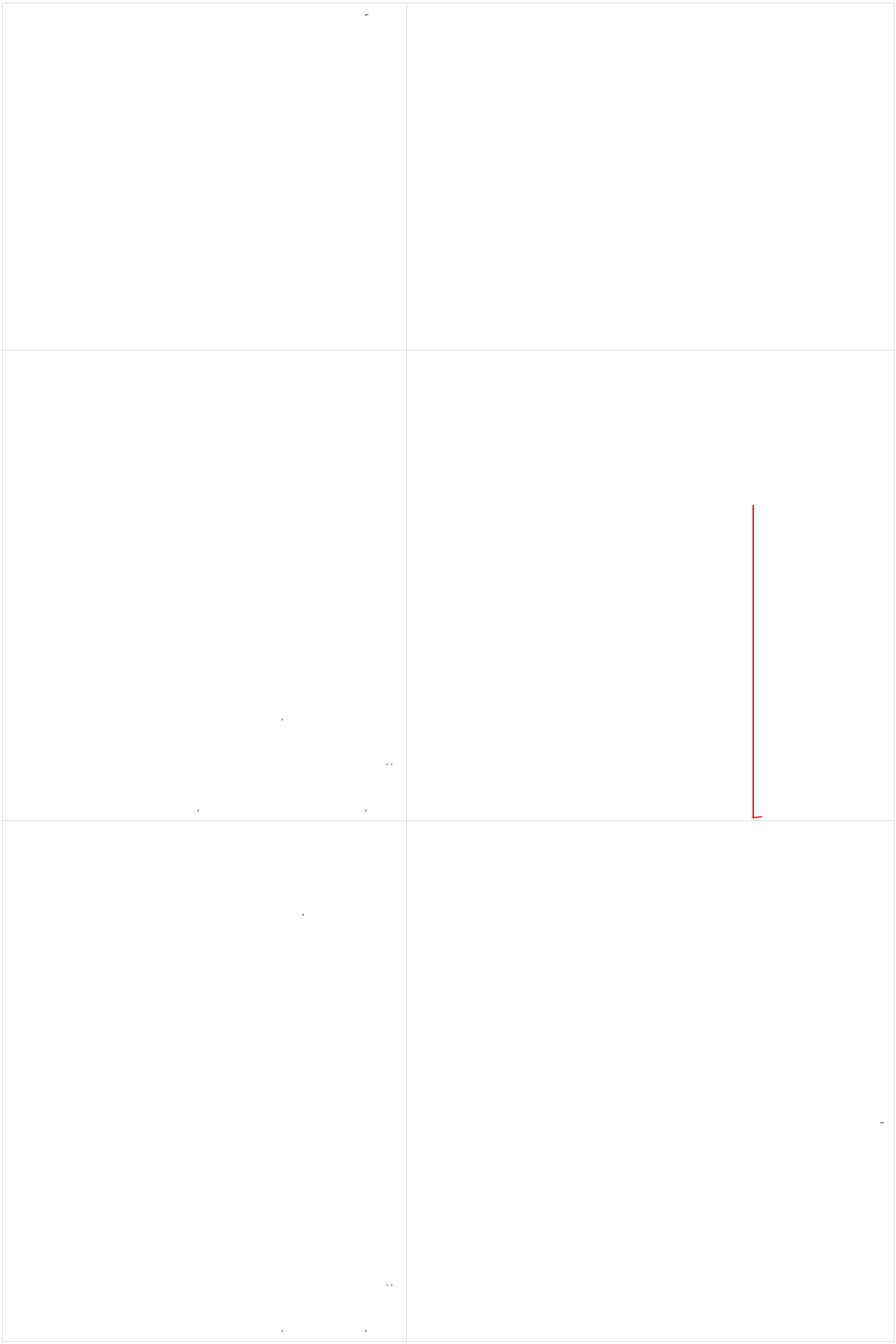

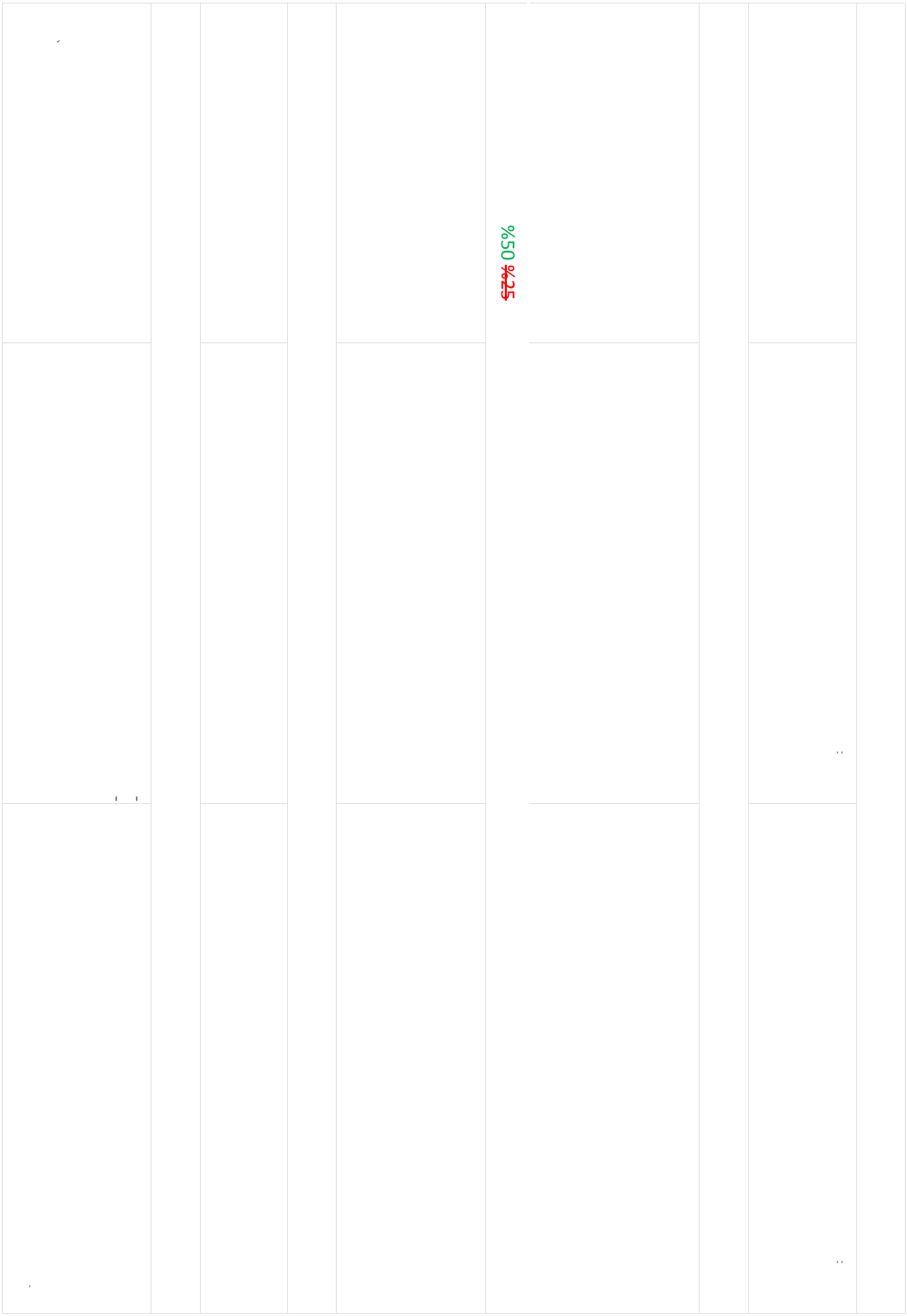
50%
25%

Solidar
سوليدار تونس Tunisie

35 Rue Hédi Karray, Centre Urbain Nord, 1082, Tunis
TEL +216 36 36 88 87 E-MAIL contact@solidar-tunisie.org
SolidarTUNISIE @Solidartn
www.solidar-tunisie.org